

المرحلة الأولى :

اجراء دراسة مقارنة لوضع المهنة في ثلاث دول مختلفة . وعهدف هذه الدراسة الى معرفة خبرات هذه الدول في مجال تطوير المهنة فيها حتى يمكن الاستفادة منها لتطوير المهنة في المملكة العربية السعودية .

عهدت وزارة التجارة لمكتب الراشد بالبدء في المرحلة الأولى من المشروع وذلك بعد دراسة متعمقة للتصور المبدئي المقترح ، وقد تم البدء اولاً في تحديد الثلاث دول للدراسة وضع المهنة فيها ، ومن أجل ذلك تم اختيار تسع دول مختلفة وتم تقسيمها الى ثلاث مجموعات وذلك بناء على مدى تطور المهنة فيها ، وكذلك الظروف الاقتصادية لتلك الدول وامكانية الاستفادة من تجاربها لتطوير المهنة في المملكة ، وهذه المجموعات تشمل :

- المجموعة الأولى : الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا وكندا .
- المجموعة الثانية : فرنسا ، ألمانيا الغربية والسويد .
- المجموعة الثالثة : تونس ، فنزويلا والبرازيل .

ولقد تم اختيار دولة من كل من المجموعات السابقة هي : الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية وتونس شملت الدراسة المقارنة لأوضاع المهنة في هذه الدول الثلاث الخطوات الآتية :

- أ — استعراض القوانين والأنظمة والنشرات المهنية وكل ما له علاقة ب :
 - ١ — معايير المحاسبة ومتطلبات التقارير المالية .
 - ٢ — معايير المراجعة ومتطلبات المراجعة الأخرى .
 - ٣ — سلوك وأداب المهنة .
 - ٤ — التنظيم الداخلي للمهنة .

- ب — اجراء مقابلات مع المسؤولين عن المهنة في تلك الدول الثلاث والاستعانة بخبراء من هذه الدول يتكلمون لغتها .
- ج — تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها في الخطوات السابقتين .
- د — اعداد تقرير باللغة العربية يشمل المقارنات بين أوضاع المهنة في الدول الثلاث وخاصة :

- ١ مقارنة بين التنظيم الداخلي للدول الثلاث ومعايير المحاسبة والمراجعة فيها وسلوك وأداب المهنة .
- ٢ اعداد تصور اولي بما يناسب محيط المملكة ويساعد على تطوير المهنة فيها .

تم تقديم تقرير مفصل عن نتائج المرحلة الأولى لوزارة التجارة ، وجرى استعراض نتائجه في اجتماع حضره معالي وزير التجارة ووكيل الوزارة وكبار المسؤولين فيها . كما تم في وقت لاحق مناقشة الطريقة المناسبة لتنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة من المشروع مع سعادة الدكتور عبد الرحمن الزامل وكيل وزارة التجارة . وتبين وجود اختياريين :

الاختيار الأول :

جمع المرحلتين الثانية والثالثة في مرحلة واحدة وذلك باجراء دراسة شاملة لتطوير اوضاع المهنة في المملكة العربية السعودية ليواكب التطور في المجالات الأخرى وأفضل ما لدى النول المتقدمة الأخرى . وتبين ان الجمع بين المرحلتين يحتاج الى وقت بما في ذلك اجراء دراسات ميدانية لتحديد اهم المستفيدين من القوائم المالية في المملكة ، وما هي المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قراراتهم وكذا مدى استطاعة المهنة تقديم مثل تلك المعلومات .

الاختيار الثاني :

القيام بتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع في الوقت الراهن وخاصة فيما يتعلق بالعناصر المهمة والملمحة لتطوير اوضاع المهنة . وعلى وجه الخصوص اقتصار الدراسة على تطوير معايير المراجعة ، التنظيم الداخلي للمهنة ، لائحة سلوك وآداب المهنة ، الاطار الفكري للمحاسبة المالية ، وكذا معيار العرض والافصاح العام ، لأن الوضع المهني في المملكة يحتاج الى تنظيم سريع .

وقد وقع اختيار وزارة التجارة على الاختيار الثاني المحدد اعلاه وكلف مكتب الراشد بتنفيذه وتم توقيع العقد بتاريخ ١١/١٠/١٤٠٢ هـ .